العنوان:	السياسة الخارجية للحركات الاسلامية
المصدر:	البيان
الناشر:	المنتدى الإسلامي
المؤلف الرئيسي:	رميح، طلعت
المجلد/العدد:	ع 297
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2012
الشهر:	أبريل / جمادى الأولى
الصفحات:	38 - 41
رقم MD:	450633
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	الثورات العربية، السياسة الخارجية، الحركات الاسلامية، السياسة الاستعمارية، الاحوال السياسية، الانظمة السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/450633

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

السياسة الخارجية للحركات الإسلامية

طلعت رميح(*)

تبدو علاقة «الثورات العربية» بالسياسة الخارجية أو دور دول الثورات في العلاقات الدولية، حالة معقدة؛ إذ اندلعت تلك الثورات وباشرت نشاطها الثوري الميداني بالتركيز على القضايا الداخلية – خاصة الحريات – على نحو حاد، أو بقضايا ومترتبات المواجهة مع نظم الحكم المستبدة، دون إشارات واضحة بشأن رؤيتها «التغييرية» أو المختلفة عن النظم السابقة في مجال السياسات الخارجية. وإذ انطبق هذا الوصف على الثورة في مصر وتونس، فقد اختلف الحال في النمط الليبي لإطاحة نظام القذافي؛ إذ ارتبطت عملية خلع هذا النظام بضرورة عملية تتعلق بالاستعانة بقوات حلف الناتو (الطيران) – انتقالاً من قرار للجامعة العربية إلى مجلس الأمن الدولي – بما جعل السياسة الخارجية للفعل الثوري مرتبطة – حسب بعض المحللين – إلى هذا التوجه على الأقل في مرحلتها الأولى. وكان الأمر وَفْقَ النموذج اليمني حالة مختلفة؛ إذ كانت المبادرة الخليجية المدعومة دولياً هي أساس التوصل لخريطة طريق لإنهاء النزاع الداخلي، ولو مرحلياً.

غير أن المقلِّب بدقة لهذا النمط أو ذاك، يلحظ أن الحركة الإسلامية المشاركة في ثورات الربيع العربي، كانت الوحيدة من بين القوى السياسية التي وجدت نفسها منذ أول لحظة في مواجهة ضرورة الاهتمام والإفصاح عن بعضٍ مِن رؤاها الخارجية؛ سواء لأن النظم المستبدة كانت تشير إلى تلك الحركة باعتبارها خطراً على الغرب – كسبب من أسباب وضرورات بقاء النظام – أو لأن الغرب كان مستفسراً طوال الوقت عن توجُّهات الحركة الإسلامية من الغرب عموماً ومن الكيان الصهيوني خصوصاً؛ فكان يطلب إيضاحات من رموز الحركات حول قضايا تتعلق بالمعاهدات والاتفاقات والمواقف من هذا الكيان.

وإذ يلاحظ المراقبون أن الحركة الإسلامية المشاركة بالدور الأكبر في أعمال التغيير الثوري، قد أخذت برؤية تقول: إن ثمة ضرورةً لعدم القفز على الأحداث في أثناء الفعل الثوري، فذهبت إلى إعطاء قدر من الطمأنة حول سياستها الخارجية؛ فلا شك أن طبيعة الأمور تفرض أن يختلف الحال ما بعد تحقيق تلك الحركة لنتائج انتخابية وتحقيقها حالة حضور سياسي كبير على صعيد مشهد الحكم ما بعد الثورات. إلا أن الأمور تبدو أشد تعقيداً.

(*) رئيس تحرير مجلة الفتح المصرية.

صعوبات داخلية وخارجية:

ما بعد الثورات ومع بدء دوران بناء النظام السياسي الجديد، وجدت الحركات الإسلامية نفسها محاطة بكثرة من المشكلات والتعقيدات الداخلية والخارجية، بما حدَّ من إمكانية الذهاب باتجاه إبراز مواقفها واتخاذ إجراءات واضحة وقوية على صعيد تلك القضايا؛ إذ وجدت نفسها في أوضاع خطيرة إذا هي أفصحت عن مواقفها وجعلتها إحدى قضايا التغيير الفوري.

لقد وجدت تلك الحركات نفسها في إطار حالة أشد تعقيداً من تلك التي واجهتها في مرحلة اشتعال الثورات العربية.

فمن ناحية ظهرت إشكاليات العلاقة بين رؤاها وأفكارها ومحدِّداتها للسياسة الخارجية، وبين رؤى آخرين شاركوا في عملية التغيير الثوري؛ خاصة الليبراليين الذين أعاد كثير منهم إنتاج فكرة الهجوم على الإسلام والإسلاميين بالارتكان إلى الفهم والدعم الغربي، بما أوجد معادلة (جديدة - قديمة) حدَّت من قدرة الإسلاميين على إبراز مواقف قوية ضد السياسات الغربية، حتى ما يأتي منها تدخلاً في الشؤون الداخلية لدول الثورات العربية.

لقد بذلت نظم الحكم السابقة في تلك الدول جهداً ودَوراً مستمراً في مناهضة ومحاصرة الإسلام والمسلمين، بأدوات العنف والإعلام، وكانت تقدِّم نفسها للغرب باعتبارها حامية المصالح الغربية في مواجهة الإسلاميين. وبعد الثورات صار هناك قِطاع من المثقفين والحركات الليبرالية التي تطرح على نفسها أداء الدور نفسه من داخل «الفعل الثوري»، فصار إفصاح الحركة الإسلامية عن مواقفها بحاجة للتدرج لارتباطه بأوضاع المجتمع وتعقيدات المراحل الانتقالية ما بعد إطاحة النظم القديمة؛ خاصة في ظل عدم القدرة على كبح جماح الفوضى في الشارع.

ومن ناحية ثانية وجدت الحركات الإسلامية نفسها في مواجهة مع «أجهزة الدولة القديمة ورؤاها وتركيبتها» بشأن السياسة الخارجية بشكل خاص. لقد تشكلت أجهزة الدول في المجتمعات الإسلامية وَفْق توازنات ورؤى وأفكار أقرب إلى الفكرة الغربية في جوانب كثيرة (قانونية وإدارية وفكرية)، كما اعتمدت في عمليات تدريب عناصرها وتحديث منظوماتها على الخبرة الغربية، ومن قَبْل ومن بَعْد، اعتبرت تلك «المؤسسات» نفسها في موضع صاحب القرار في السياسة الخارجية بشكل محدَّد. تلك الحالة أوصلت بعض الناس في الحالة المصرية - مثلاً - لطرح مبادرة «التوافق وتقسيم التخصصات» في الحكم الجديد ما بعد الثورات؛ بحيث تتولى القوات المسلحة إدارة ملفات السياسة الدولية وفي القلب منها التعامل مع ملفات الأمن القومي المصري ومتعلقاته ومترتباته، في مقابل أن تتولى الحركات الإسلامية التي أحرزت نتائج حاسمة في الانتخابات ملفات الوزارات الخدمية والاقتصادية... إلخ.

وفي جانب ثالث وجدت الحركة الإسلامية نفسها في موضع يصعب معه إبراز مواقفها من السياسة الخارجية إلا بتحسُّب شديد، بسبب حالة الاضطراب الحادة في داخل المجتمعات، وحالة الاحتقان بين الدولة والشعب، وضرورات الانهماك في إعادة البناء السياسي والاقتصادي ومحاربة الفساد وتطهير أجهزة الدول، تلبيةً لطلبات حركة الاحتجاج الشعبي المحتقنة عامة في الداخل. وبمعنى آخر: أصبح «خوض المعارك مع الخارج» أحد المشكلات الحادة التي يجدر تجنُّبها في تلك المرحلة، لعِظَم المشكلات المجتمعية الحالَّة ولظروف ارتباط قوى في الداخل بقوى في الخارج، وبحكم طبيعة الارتباط الذي وصل إلى حدِّ التبعية بين النظم السابقة والقوى الدولية - خاصة الغربية منها - والذي أنتج وضعاً كلياً خطيراً، وهو ما يتطلب التعامل معه وَفْق خطة متدرِّجة.

تقدير الموقف:

هنا ظهر أن قضية السياسة الخارجية «تحتاج إلى تقدير موقف»، واعتماد رؤية كلِّية قبل الدخول في قضايا إجرائية، ولعدم الوقوف في موضع ردِّ الفعل. وفي تقدير الموقف يظهر أن الإشكالية الرئيسية التي تواجهها الحركات الإسلامية هو مدى امتلاكها لرؤية منهجية لنمط اختلافها «النظري» عن النظم السابقة، في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. وكيف تطوُّر الأوضاع الداخلية تدريجياً فتعيد ترتيب التوازنات مع مكونات صناعة القرار وتلك القوى الضاغطة في المجتمع – لصالح الخارج – حتى تتمكن من تطوير مواقفها تجاه الخارج، أو كيف تسير خطة ترتيب الأوضاع الداخلية مع تغيير نمط العلاقات الخارجية السابقة، وَفْقاً لتلك الرؤية الجديدة. كما يتطلب تقدير الموقف الإجابة عن سؤال بالغ التعقيد آخر، وهو: كيف تجري إعادة بناء سياسة خارجية عربية وإسلامية جديدة، بالتنسيق والترتيب بين الحركات والقوى الإسلامية الأخرى، ومع الدول الإسلامية، لتدعيم معالم قوة الموقف الخارجي لكل دولة على حدة، فضلاً عن أن تقدير الموقف يتطلب الوضع في الاعتبار إمكانية أن تبادر الدول الغربية إلى فرض حصار خارجي على دول الثورات العربية، بحكم سيطرتها على القرار الدولي؟

وفي نظرية السياسة الخارجية الجديدة يُتوقَّع أن تقوم تلك الرؤية المفاهيمية على مفهوم الاستقلال الحضاري للأمة، لا الاستقلال السياسي والاقتصادي فقط. لقد رفعت كثير من النظم السابقة – خاصة خلال حقبة الخمسينيات والستينيات – شعار الاستقلال؛ غير أنها نظرت للأمر من بوابة الاقتصاد والسياسة لا الهوية، فكان أن وصلت تلك النظم عبر تجربتها إلى أخطر حالات التبعية للغرب.

وتحقيق الاستقلال المرتكن إلى الهوية، هو نمط عقائدي وفكري وسياسي وثقافي واقتصادي وإعلامي يتطلب جهداً نهضوياً مخططاً مدروساً، يجري إنفاذه على مراحل متعددة حتى تحقيق أهدافه، كما يتطلب أن يكون تفاعلياً بين محاوره المتعددة وهو يجري وَفْق علاقات صراعية، وبين القوى القائدة للمجتمعات والمجتمعات ذاتها (تهيئة وإعداداً) والقوى المرتبطة بالغرب في الداخل والخارج، كما هو حالة من حالات الوعي المتطورة والمتفاعلة مع المتغيرات الدولية وصراعاتها.

وفي ذلك تأتي أهمية تطوير الأوضاع الداخلية، وترتيب التوازنات بين القوى الإسلامية ومكونات صناعة القرار (القديمة) والقوى الضاغطة (الليبرالية الجديدة) في المجتمعات؛ إذ امتلاك الرؤية الواضحة لنظرية الاستقلال الحضاري، هو الحاكم للعملية الدؤوبة التي يجب أن تجري بصبر وأناة لإنجاز هذا التغيير، الذي يجب أن ينطلق من إيمان وقناعة كاملة بتوافر الأسس والجاهزية لدى الشعوب الإسلامية للانحياز للحركة الإسلامية بشكل متصاعد، يغير التوازنات داخل المجتمعات ويحقق المنعة ضد الضغوط ومختلف أشكال الحرب النفسية التي تجري ضد الشعوب للنَّيل من معتقداتها وأنماط سلوكها الحضاري وتحيزاتها السياسية... إلخ.

والقصد هنا أن الحركة الإسلامية ستكون في وضع من يمسك بميزان من ذهب في تحديد القَدْر الذي تتحرك فيه تجاه الخارج، وأن يأتي متساوياً ومتوازياً مع درجة التغيير التي تتمكن من إحداثها في توازنات القوة الداخلية – مع مراقبة دقيقة للأوضاع الدولية – إذ التسرع والقفز على تلك الموازين، سيدفع بعض الحلفاء المرحليين لاتخاذ مواقف عدائية، لا شك أنها ستجد صداها عند الخارج المتربص.

القاعدة هنا: أن كل خطوة للأمام في الداخل، يكون انعكاسها في تغيير سياسات التبعية بالقدر نفسه حتى لا تحدث ضربات إجهاضية؛ وخاصة أن الأزمات الشاملة التي يعيشها الغرب صارت دافعة له للدخول في مغامرات عسكرية؛ إذ أخطر ما بقي له من «ثروة القوة» التي امتلكها طوال العقود الماضية، هي القوة المسلحة التي استخدمها وسيستخدمها لتعويض ضعفه الحضاري العام.

الوضع الإستراتيجي الخطر:

واقــع الحال أن إشــكالية «تغيير السياســة الخارجية» طبيعية في ظل وصول الحركات الإســلامية للحكم في دول الثورات العربية، وهي حالة يزيد من تعقيداتها طبيعة الظروف الإستراتيجية التي تعيشها الدول بحكم تحويل الغرب الإسلامَ والمســلمين إلى العدو الرئيســي، وبســبب تحوُّل الغرب من «اعتماد فكرة الدولة الأمة وحدة أساس في العلاقات الدولية» إلى فكرة وخطة تفكيك الــدول والمجتمعات من داخلها، عبر أدوات القوة الصلبة والناعمة بفعالياتها المتعددة.

فالتغييــر الذي تنشــده الحركات الإســلامية في زمن الثــورات العربية وبعــد الوصول إلى الحكــم عبر صناديق الانتخاب، يأتي والغرب ينظر لتلك الحركات على أنها العدو، بمــا يضع تلك الحــركات تحت ضغط هائل مــن المؤامرات ومختلف أشــكال التضييــق لإجهاض تجاربهــا، وفي ذلك يبدو ضرورياً الإشــارة إلى أن ترجمــة هذا الصدام الغربي مع الحركات الإســلامية لن يأتي دفعة واحدة، بل هو الآخر سيجري وَفْق خطط متدرجة، يحاول الغرب خلالها الإفلات من مأزق الظهور بمظهر المعادي لحركات وصلت للحكم عبر صناديق الانتخاب (أي تشــكيل منظومة فكرية وسياســية وإعلامية ضد تلك الحركات) وهو ما ســيجري في الأغلب وَفْــق النموذج الذي اعتُمدَ ضد حركة حماس بعد أن وصلت للحكم عبر الانتخابات.

هــذا التغيير الذي تَنشُــده الحركات الإســلامية، يأتي فــي ظل تحول الغرب إلى حالة وخطة التدخل في الشــؤون الداخلية للدول الذي ســبق له أن اعترف بسيادتها وحدودها وكياناتهــا عبر عضويتهــا في الأمم المتحــدة، وهو ما صار إســتراتيجية معتمدة، بما يجعل تحرُّك الحركات الإسلامية في السياســة الخارجية محفوفاً بالمخاطر، وكذا لأن الغرب صار يســتهدف تفكيك كيانات الدول والمجتمعات، وَفْق خطة ممنهجة ومبرمجة ومعلَنَة، وهو هنا سيعمل على الانتقال من ظروف الاضطرابات التي نتجت عــن وقائع الثورات وتغيير النظــم، لتحويلهــا إلى نمط دائم من الفوضــى لأطول فترة ممكنة، لإجهاض قدرة المجتمعــات على مواجهة مخططاته، وهو ما يجعل السياسة الخارجية حقلاً مليئاً بالألغام.

الهوية... هي الحل:

كل تلــك التعقيــدات والمخاطــر تحفِّــز علــى اعتمــاد «نظرية الاســتقلال الحضــاري»، التي تجعــل الهوية محور السياســة الخارجيــة والممارســات في العلاقات الدوليــة؛ إذ الهوية هي المعطى الأهم في إضعــاف محاولات التفكيك الداخلــي، عبــر الخطــط الغربية وامتداداتها فــي الداخل، كما هو المعطى الأهم في تشــكيل أســاسٍ متينٍ في وحدة مشــتركة ومتكاملــة بين الحركات الإســلامية في مختلف الدول الإســلامية والعربية، فضلاً عــن أن هذا النمط من الاســتقلال هو ما يعمق جذور العلاقة بين النظم التي تتشــكل ما بعد الثورات وبين الشــعوب، الذي هو الأســاس في القدرة على مواجهة التحديات الخارجية.